

مجلس الوزراء السعودي يقر اتفاق استثمار صندوق الاستثمارات العامة في مصر



الرياض - (رويترز) - وافق مجلس الوزراء السعودي اليوم الثلاثاء على اتفاقية بشأن استثمارات لصندوق الاستثمارات العامة السعودي في مصر. ووقع البلدان اتفاقية في 30 مارس آذار لدعم وتشجيع استثمارات الصندوق السيادي السعودي في مصر. وفي 30 مارس الماضي كان رئيس مجلس الوزراء المصري، الدكتور مصطفى مدبولي، قد شهد مراسم التوقيع على اتفاقية بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة العربية السعودية، بشأن استثمار "صندوق الاستثمارات العامة" السعودي في مصر. وقام بالتوقيع نيابة عن الحكومة المصرية، الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، رئيس مجلس إدارة صندوق مصر السيادي، وعن حكومة المملكة العربية السعودية الدكتور عصام بن سعيد، عضو مجلس الوزراء، وزير الدولة لشؤون مجلس الشورى. وقال مجلس الوزراء المصري، إن مصر تستهدف استثمارات بـ10 مليارات دولار بالتعاون بين صندوق مصر السيادي وصندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF). وجاءت هذه الاتفاقية تكميلاً للاجتماعات التي عُقدت بين البلدين للتسهيل بإنهاء الإجراءات المتصلة بالاستثمار في مصر من خلال صندوق الاستثمارات العامة السعودي، و"ذلك في إطار رغبة البلدين في تقوية الأواصر والعلاقات الاقتصادية بينهما، استناداً إلى توجيهات قيادتي البلدين في هذا الصدد، من أجل تهيئة ظروف مواتية وفرص أكبر لمزيد من الاستثمارات في مصر". وتهدف الاتفاقية الموقعة إلى تشجيع ودعم "صندوق الاستثمارات العامة" السعودي للاستثمار في مصر، ومساهمته في تحقيق المستهدفات المصرية في جذب الاستثمارات بالعملات

الأجنبية، ودعم استخدام العملة الوطنية، وتوطين التقنيات الحديثة في الاقتصاد المصري، ونقل الخبرات المرتبطة باستثمارات الصندوق في مصر، وذلك بما يعزز التبادل التجاري بين مصر والسعودية، ويسهم في توسيع أنشطة البلدين، واستثماراتها في الدول الأخرى على المستوى الإقليمي والدولي.